SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الأول 2021

تعرض موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان لهجمات إلكترونية روسية هي الأعنف منذ سنوات

الخميس 4 تشرين الثاني 2021

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M211103

المحتوى

أولاً: مقدمة ومنهجية.....2

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر تشرين الأول.....3

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الأول.....14

رابعاً: مرفقات.....20

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.....21

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر تشرين الأول 2021، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر. وللاطلاع على منهجية عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر تشرين الأول:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

شهد تشرين الأول تصعيداً للحملة العسكرية التي تشنها قوات الحلف السوري الروسي على منطقة إدلب في شمال غرب سوريا منذ خمسة أشهر، والتي تركزت على منطقة جبل الزاوية ومحيطها، حيث توسعت دائرة القصف لتشمل مناطق في عمق المنطقة حتى مناطق قريبة من الحدود السورية التركية، حيث تعرضت مدن سرمدا (في 19/ تشرين الأول) والدانا (في 25/ تشرين الأول) ومناطق أخرى للقصف. كما تسبب هجوم آخر على مخيم للنازحين في بلدة ترمانين بريف إدلب، في 27/ تشرين الأول في مقتل طفل وسقوط جرحى وأضرار في ذلك المخيم.

ترافقت معظم هجمات النظام السوري الأرضية بتحليق لطيران الاستطلاع الروسي في المنطقة. وقد تسبب هجوم أرضي سوري على مدينة أريحا في ريف إدلب الجنوبي في 20/ تشرين الأول بمجزرة راح ضحيتها 11 مدنياً، بينهم 4 أطفال وسيدة وقد أصدرنا تقريراً مفصلاً عن الحادثة.

واصل سلاح الجو الروسي هجماته بين الحين والآخر على شمال غرب سوريا على خطوط التماس بين مناطق سيطرة قوات النظام السوري والفصائل في جبل الزاوية، وتركزت الضربات بغالبيتها على مواقع عسكرية للفصائل على جبهات كنصفرة والبارة في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، بمعدل غارة كل يومين تقريباً على الأقل، كما نفذ غارة جوية على أطراف مدينة مارع بريف حلب الشرقي الخاضعة لسيطرة قوات الجيش الوطني في 11/ تشرين الأول هي الأولى على هذه المنطقة منذ سنوات. وفي 30/ تشرين الأول شن الطيران الروسي غارات على مقرات عسكرية تابعة للفرقة 23 التابعة للجيش الوطني، في تلة تقع بين قرية صلوة في ريف إدلب الشمالي ومدينة عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، القريبة من الحدود السورية التركية وعلى مسافة 500 متر منها يوجد تجمع لمخيمات قرية صلوة؛ ما تسبب بحالة هلع وذعر كبيرة بين قاطنيها، إضافة إلى سقوط بعض الشظايا والأحجار بشكل عشوائي على المخيمات.
في محافظة درعا، دخلت قوات النظام السوري في 3/ تشرين الأول إلى مدينة جاسم في ريف درعا الشمالي، وبدأت عملية تسوية أوضاع المطلوبين حسب ما نصَّ عليه الاتفاق الذي توصلت إليه قوات النظام السوري مع لجنة المفاوضات عن المدينة في شهر أيلول الماضي 2021، وشملت عمليات التسوية في هذا الشهر مدينة إنخل في ريف درعا الشمالي أيضاً، وبلدة الجيزة في ريف درعا الشرقي. وقد أصدرنا هذا الشهر تقريراً مفصلاً عن انتهاكات النظام السوري وحلفائه ضدَّ مدينة درعا خلال الحملة العسكرية الأخيرة، التي أفضت إلى الاتفاقات وعمليات التسوية المذكورة.

جوبه التصعيد العسكري من طرف قوات الحلف السوري الروسي بردٍّ من فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام، إضافة للقوات التركية في منطقة ريف إدلب الجنوبي، عبر هجمات أرضية بالمدفعية وراجمات الصواريخ على مناطق تمركز قوات النظام السوري في جبهات ريف إدلب الجنوبي، وريف حماة الغربي وريف حلب الشمالي.

شهد الربع الأخير من شهر تشرين الأول استقدام هيئة تحرير الشام حشوداً عسكرية ضخمة إلى منطقة جسر الشغور بريف إدلب الغربي (المدينة وريفها الشمالي الغربي)، ومنطقة جبل التركمان بريف اللاذقية الشمالي، بهدف القضاء على أحد التنظيمات الإسلامية "جند الله" وجلُّ عناصره من جنسيات أجنبية، اندلعت إثر ذلك اشتباكات عنيفة بين الطرفين انتهت في 28/ تشرين الأول بإحكام هيئة تحرير الشام سيطرتها الكاملة على المنطقة.

شهدت بادية الميادين بريف دير الزور الجنوبي، على مدار الشهر، اشتباكات كرٍّ وفرٍّ بين قوات النظام السوري والميليشيات التابعة له من طرف وخلايا تابعة لتنظيم داعش من طرف آخر دون تغير في واقع السيطرة. وقد شنَّ تنظيم داعش، في 12/ تشرين الأول هجوماً على رتل يتبع للميليشيات الإيرانية في بادية ريف دير الزور الغربي نتج عنه مقتل عدد من المسلحين بين الطرفين.

استمرت في تشرين الأول الاشتباكات بشكل متقطع بين قوات الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية في القرى التابعة لناحية عين عيسى بريف الرقة الشمالي والخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، دون حدوث تغير في توزع مناطق السيطرة، نشير إلى أن هذه المنطقة تشهد اشتباكات بين الطرفين منذ عام 2019.

على صعيد التفجيرات، رصدنا في تشرين الأول عدة تفجيرات بعبوات ناسفة ودراجات نارية في ريف حلب، كان أبرزها الانفجار الذي تسبب بمجزرة في مدينة عفرين في 11/ تشرين الأول. كما شهدت مدينة تل أبيض بريف الحسكة الشمالي الغربي تفجيرات ألحقت أضراراً مادية في البنى التحتية. وفي السياق ذاته نشرت وكالة سانا للأنباء التابعة للنظام السوري في 20/ تشرين الأول خبراً مفاده مقتل 14 شخصاً جراء انفجار عبوتين ناسفتين في أثناء مرور حافلة مبيت عسكري قرب جسر "الرئيس" في مدينة دمشق.

شهدَ تشرين الأول استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، جلها في ريف حلب الشرقي ودرعا حيث وثقنا مقتل 7 مدنياً بينهم 6 أطفال لتصبح حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب الألغام منذ بداية عام 2021، 149 مدنياً بينهم 64 طفلاً، و22 سيدة.

شهد شهر تشرين الأول عمليات اغتيال لمدنيين في قرى وبلدات ريف دير الزور على يد مسلحين مجهولين الهوية يعتقد أنهم يتبعون لتنظيم داعش.

في 8/ تشرين الأول قصفت القوات الإسرائيلية بالصواريخ مطار التيفور (T4) العسكري بريف حمص الشرقي، ما أسفر عن إصابة 6 جنود من قوات النظام السوري بحسب ما نقلت وكالة رويترز. وفي 13/ تشرين الأول قصف الطيران الإسرائيلي منطقة في محيط مدينة تدمر بريف حمص الشرقي؛ ما أدى إلى مقتل جندي تابع لقوات النظام السوري كما نشرت وكالة سانا للأنباء. وفي 30 من الشهر ذاته شنت القوات الإسرائيلية هجوماً أرضياً على ريف دمشق أسفر عن جرح جنديين وخسائر مادية وفق وكالة سانا.

على صعيد الاعتقال والاختفاء القسري:

استمرت قوات النظام السوري في تشرين الأول في ملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي سبق لها أن وقَّعت اتفاقات تسوية مع النظام السوري، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا، وحصل معظمها ضمن أُطر حملات دهم واعتقال جماعية وعلى نقاط التفتيش. وسجلنا عمليات اعتقال استهدفت مدنيين بينهم نساء وأطفال على خلفية محاولتهم السفر إلى مناطق غير خاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، وتركزت هذه الاعتقالات في بلدة كويرس بريف محافظة حلب الشرقي. كما رصدنا عمليات اعتقال استهدفت اللاجئين الفلسطينيين، وذلك لدى مراجعتهم مبنى الهجرة والجوازات في مدينة حلب لاستخراج وثائق تتعلق بالسفر خارج البلاد. إضافة إلى تسجيل عمليات اعتقال قامت بها قوات النظام السوري استهدفت مدنيين بينهم طلاب جامعيون على خلفية انتقادهم الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة النظام السوري.

أما عن قوات سوريا الديمقراطية فقد سجَّلنا في تشرين الأول استمرارها في سياسة الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري، وارتفاعاً في حصيلة حالات الاحتجاز والاختفاء القسري لديها، عبر حملات دهم واعتقال جماعية استهدفت بها مدنيين بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش، بعض هذه الحملات جرى بمساندة مروحيات تابعة لقوات التحالف الدولي، كما رصدنا عمليات اعتقال استهدفت عاملين في المجالس المحلية والمدنية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي الرقة ودير الزور، وقد سجلنا عمليات اعتقال استهدفت مدنيين على خلفية مشاركتهم في مُظاهرة مُناهضة لقوات سوريا الديمقراطية تنتقد الأوضاع المعيشية والخدمية والاعتقالات في المناطق الخاضعة لسيطرتها وتركزت هذه الاعتقالات في مدينة الرقة.

وشهدَ تشرين الأول عمليات احتجاز قامت بها هيئة تحرير الشام بحق المدنيين، تركَّزت في محافظة إدلب وشملت نشطاء إعلاميين وسياسيين، ومعظم هذه الاعتقالات حصلت على خلفية التعبير عن آرائهم التي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمَّت عمليات الاحتجاز بطريقة تعسفية على شكل مداهمات واقتحام وتكسير أبواب المنازل وخلعها، أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة، كما سجلنا عمليات اعتقال قامت بها عناصر هيئة تحرير الشام لمدنيين من عائلة واحدة وتركزت هذه الاعتقالات في مدينة كفر تخاريم بريف محافظة إدلب الغربي.

من جهتها قامت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في تشرين الأول بعمليات احتجاز تعسفي وخطف لم تستثنِ النساء، معظمها حدث بشكل جماعي، استهدفت قادمين من مناطق سيطرة النظام السوري، ورصدنا حالات احتجاز جرت على خلفية عرقية وتركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وبدون توجيه تهمٍ واضحة، كما سجلنا عمليات دهم واعتقال شنَّتها عناصر في الجيش الوطني استهدفت مدنيين بتهمة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية، وتركزت هذه الاعتقالات في بعض القرى التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب.

على صعيد الوضع المعيشي:

استمر تدهور الوضع الاقتصادي في تشرين الأول في عموم مناطق سوريا، وفي مقدمتها المناطق التي تخضع لسيطرة النظام السوري، حيث شهدت مدينة السويداء دعوات للإضراب وتنظيم احتجاجات شعبية حتى تأمين 400 ليتر من مادة المازوت لكل عائلة ليتم استخدامها في التدفئة خلال فصل الشتاء. ومن جهتها قامت وزارة التجارة الداخلية التابعة للنظام السوري في 23/ تشرين الأول برفع سعر المازوت الصناعي والتجاري إلى 1700 ليرة سورية لليتر الواحد، كما حددت في 24/ تشرين الأول سعر الغاز المنزلي والصناعي خارج البطاقة الذكية بـ 30600 ليرة سورية لأسطوانة الغاز المنزلي سعة 10 كغ و49000 ليرة سورية لأسطوانة الغاز الصناعي سعة 16 كغ.

وفيما يتعلق بأزمة الكهرباء، صرح وزير الكهرباء في حكومة النظام السوري لموقع شام إف إم الموالي للنظام في 10/ تشرين الأول أن "**هناك صعوبات في تأمين شتاء دافئ هذا العام، خصوصاً مع النقص الكبير بكميات الغاز والمحروقات**".
أما المواد الغذائية فقد واصلت أسعارها بالارتفاع مع ندرة في العديد منها، وقد صرح زياد صباغ، وزير الصناعة في حكومة النظام السوري، لصحيفة الوطن الموالية للنظام السوري في 10/ تشرين الأول أن جميع معامل السكر التابعة للقطاع العام متوقفة عن العمل. ما يؤدي إلى زيادة في أسعار السكر وندرته. أما الزيوت النباتية فقد وصل سعر اللتر الواحد في الأسواق إلى 3 أضعاف السعر العالمي بحسب ما صرح به عبد العزيز المعقالي، رئيس جمعية حماية المستهلك في حكومة النظام السوري، لصحيفة الوطن في 10/ تشرين الأول. ونتيجة لأزمة انقطاع المياه في العديد من المناطق فقد لجأ سكان بعض مناطق محافظة ريف دمشق لشراء المياه من صهاريج متنقلة تعبئ المياه من مناهل ملوثة؛ ما تسبب في حالات تسمم وصلت إلى 1200 حالة تسمم بحسب ما نقل راديو شام إف إم على صفحته على فيسبوك نقلاً عن مديرية صحة ريف دمشق في حكومة النظام السوري.

في شمال غرب سوريا يعاني السكان من تزايد وتيرة ارتفاع أسعار المواد الأساسية وعلى رأسها مادة الخبز ومواد الوقود والتدفئة، ومع انتشار البطالة تزداد الأمور سوءاً في المنطقة.
كما شهدت مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية بريف دير الزور أزمة في أفران الخبز بسبب ارتفاع أسعار كيس الطحين وقلة الأفران وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعلى الصعيد الطبي تعاني المشافي والصيدليات في المنطقة الشرقية من نقص في أسطوانات الأوكسجين بسبب ارتفاع معدل إصابات كورونا، إضافة إلى نقص في بعض الأدوية في الصيدليات.

في 1/ تشرين الأول أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر **تقريراً** حول أزمة المياه في سوريا. حيث أشار التقرير إلى أن انخفاض كمية مياه الشرب بنسبة تصل إلى 40 % عما كانت عليه قبل عقد من الزمن. فيما انخفضت نسبة أنظمة مياه الشرب والصرف الصحي بنسبة 50 %، إضافة إلى أنها فقدت 30 إلى 40 % من الكوادر الفنية المشغلة لها، معظمهم غادر البلاد.

في 5/ تشرين الأول قال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمم المتحدة، في نيويورك خلال المؤتمر الصحفي اليومي، إن الأمم المتحدة تلقت تقارير عن تضرر خمسة ملايين شخص من أزمة المياه المستمرة في شمال وشمال شرق سوريا. وأضاف بأنه وبسبب انخفاض مستويات المياه، وتعطل أنظمة المياه، والقدرة التشغيلية المنخفضة لمحطات ضخ المياه لم يتمكن الناس في جميع أنحاء الأجزاء الشمالية من سوريا من الوصول إلى مياه كافية وآمنة صحياً.

وفي 21/ تشرين الأول أصدر برنامج الأغذية العالمية (WFP) تقريره عن حالة الأمن الغذائي في سوريا (لوحة المراقبة الطارئة) حيث بيّن التقرير أن 12.4 مليون شخص في سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و1.3 مليون يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي الشديد، وأن 1.8 مليون شخص في خطر التعرض لحالة انعدام الأمن الغذائي.

في 27/ تشرين الأول قال مارتن غريفثيس، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في إحاطة له أمام المجلس الأمن في مدينة نيويورك، "**بعد 10 سنوات من النزاع، لا تزال الحياة صعبة للغاية بالنسبة لملايين السوريين، وتزداد صعوبة بالنسبة للكثيرين.**" وأشار غريفثيس، أن السوريين سيواجهون شتاءً قارساً آخر هذا العام، وأن هطول الأمطار والبرد والشتاء سيؤدي إلى تفاقم المصاعب التي يواجهها ملايين الأشخاص. وأضاف "**نحن بحاجة إلى حقنة عاجلة من المساعدات المنقذة للحياة، خاصة وأن السوريين يستعدون لفصل الشتاء**".

على صعيد جائحة كوفيد-19:

شهد تشرين الأول ارتفاعاً غير مسبوق في تسجيل الإصابات بفايروس كوفيد- 19 في عموم مناطق سوريا منذ ظهور الجائحة.

وقد تم الإعلان رسمياً من قبل وزارة الصحة التابعة لحكومة النظام السوري عن 9199 حالة إصابة و319 حالة وفاة في شهر تشرين الأول، لتصل الحصيلة الإجمالية إلى 43404 إصابة و2566 حالة وفاة حتى 31/ تشرين الأول.

وفي 17/ تشرين الأول قال توفيق حسابا، مدير الجاهزية والإسعاف في وزارة الصحة في حكومة النظام السوري إن الإصابات بفيروس كورونا مرشحة للازدياد وأن المشافي قد امتلأت. وأضاف "**نحن في حالة الذروة بالإصابات بفيروس كورونا والأعداد مرشحة للارتفاع**".

وسجلت حالات الإصابات والوفاة بفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سوريا في شهر تشرين الأول وفق ما أعلنه نظام الإنذار المبكر EWARN 15871 حالة إصابة و649 حالة وفاة مرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد بلغت الحصيلة الإجمالية التي أعلن عنها في تشرين الأول 88423 إصابة و1847 وفاة.

تسبَّب توقف الدعم عن بعض المنشآت الطبية في إغلاقها ليتفاقم الوضع الطبي في المنطقة التي تعاني من شح المراكز الطبية جراء الاستهداف المتكرر لها الذي تسبب بخروجها عن الخدمة وهجرة كوادرها، وبلغت نسبة إشغال المشافي 100 % خلال الشهر المنصرم ولم تتمكن من استقبال مئات الحالة الصعبة.

وبسبب ارتفاع حالات الإصابة والوفيات بفيروس كورونا في مناطق شمال غرب سوريا أصدرت الحكومة السورية المؤقتة في 4/ تشرين الأول قرار حظر جزئي لمدة أسبوعين للحدّ من شدة انتشار الفيروس. وشمل قرار الحظر كافة المؤسسات الحكومية والمنشآت الخاصة والمدارس ومنع المناسبات الاجتماعية وغيرها، وإغلاق الأسواق، ومنع التجوّل من الساعة الـ 7 مساءً حتى الـ 5 فجراً.

وبلغت الإصابات بفيروس كورونا حتى 31/ تشرين الأول 35404 حالة منها 1341 حالة وفاة وفق هيئة الصحة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. نشير إلى أنه تم تسجيل 7559 حالة إصابة و409 وفاة في تشرين الأول.

في 14/ تشرين الأول نشرت منظمة أطباء بلا حدود بياناً صحفياً حول وضع الجائحة في مناطق شمال شرق وغرب سوريا، أشارت فيه إلى أن الموجة الحالية من فيروس كورونا هي أخطر موجة حتى الآن في مناطق شمال سوريا. وأضاف البيان أن الأنظمة الصحية في شمال شرق وشمال غرب سوريا باتت غير قادرة على استيعاب الجائحة بسبب النقص الحاد في الأكسجين وأجهزة التنفس الاصطناعي.

على صعيد اللجوء والنزوح والتشريد القسري:

في 8/ تشرين الأول أصدر مجلس حقوق الإنسان بياناً أكد فيه أنّ سوريا ما زالت غير آمنة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً، وأدان استمرار العمليات العسكرية لقوات النظام السوري في درعا وإدلب. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أهمية هذه التقارير في ظل ادعاء بعض الدول توقف الأعمال العسكرية في سوريا ومطالبتها بإعادة اللاجئين لديها، مما يجعلهم معرضين لخطر القصف، إضافة إلى الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والابتزاز المالي، والسوق للتجنيد الإجباري، إن مثل هذه المخاطر تحمل الدول التي تضمُّ لاجئين مسؤولية منح السوريين لديها صفة اللجوء، لا الحماية فقط.

في 20/ تشرين الأول/ 2021 أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرها "حياة أشبه الموت"، تحدث عن الانتهاكات التي تعرض لها العائدون إلى سوريا من اللاجئين في لبنان والأردن. أكد التقرير على تعرض جميع من تمت مقابلتهم (65 لاجئ عاد إلى سوريا) لشكل أو أكثر من الانتهاكات الفظيعة، من بينها القتل، الإخفاء القسري، التعذيب، العنف الجنسي، وقد ساهمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توفير عدد من هؤلاء الضحايا من أجل الحديث عما تعرضوا له من انتهاكات، والمشاركة في المعلومات عما يتعرض له العائدون من اللاجئين وخلص في ختامه إلى أن سوريا ليست آمنة لعودة اللاجئين.

في 25/ تشرين الأول قال باولو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة، في كلمته أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة محذراً المجتمع الدولي من أن الوقائع على الأرض في سوريا ترسم معطيات مختلفة لما يظنه البعض من أن الصراع على وشك الانتهاء. وقال "**هذا ليس الوقت المناسب ليظن أحد أن سوريا آمنة وأنه يمكن للاجئين العودة إلى ديارهم، لا بل نشهد تصاعدًا في القتال والعنف**".

شهد مخيم الهول[1] في 6/ تشرين الأول اندلاع حريق مجهول السبب تسبب بأضرار في خيام عدة.

في 7/ تشرين الأول ذكرت صحيفة بيلد الألمانية أن 8 نساء و23 طفلاً قد وصلوا في اليوم الفائت إلى ألمانيا قادمين من مخيم الهول، فيما أطلقت عليه "عملية استعادة مواطنين ألمان الأكبر من سوريا حتى الآن"، كما نشر موقع "المحلي" في اليوم نفسه أن الدانمارك قد استعادت 3 نساء من رعاياها في مخيم الروج شرق سوريا، مع أطفالهم الأربعة عشر.

[1] يقع شرق مدينة الحسكة قرب الحدود العراقية السورية، يؤوي قرابة 60 ألف شخص.

وقد رحبت منظمة "أنقذوا الأطفال" في بيانٍ لها في 7/ تشرين الأول بالخطوة التي قامت بها ألمانيا والدنمارك ودعت كافة الحكومات لاتخاذ هذه الخطوة وحذرت من سياسة فصل الأمهات عن أبنائهم مقابل عودة الأطفال لبلدانهم.

في 13/ تشرين الأول أصدرت منظمة الحقوق والأمن الدولية البريطانية[2] تقريراً لها بعنوان "المتروكون للتعذيب" دعت فيه إلى الإعادة الفورية للنساء والأطفال المحتجزين فيما سمته "معسكرات الاعتقال" شمال شرق سوريا. قدر التقرير بأن هناك 12 ألف طفل وامرأة في مخيمي الهول والروج من دول خارج العراق وسوريا محتجزون دون أية تهمة أو إمكانية الخضوع لمحاكمة عادلة، وأنه ما يقرب من ثلثي الأطفال هم دون سن الـ 12 عاماً. طالب التقرير الحكومة البريطانية بإعادة مواطنيها من الأطفال من تلك المخيمات.

في 19/ تشرين الأول نشرت صحيفة الميرور البريطانية أن وفد بريطاني تسلم ثلاثة أطفال من الجنسية البريطانية من قوات سوريا الديمقراطية شمال شرق سوريا.

في 19/ تشرين الأول أعلنت آنا ماليار، نائبة وزير الدفاع الأوكرانية على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أن بلادها اليوم استعادت الدفعة الرابعة من مواطنيها من شرق سوريا.

في 21/ تشرين الأول سمحت قوات سوريا الديمقراطية بخروج الدفعة التاسعة عشر[3] من قاطني مخيم الهول والبالغة 18 عائلة سورية -قرابة 74 فرد- والعودة إلى مناطقهم في ريف مدينة دير الزور الشرقي.

في 25/ تشرين الأول أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريراً بعنوان "الكنديون العالقون في مخيمات سوريا يكافحون من أجل البقاء" تطرقت فيه لتجاهل الحكومة الكندية لرعاياها من عوائل تنظيم داعش في مخيم الهول.

تستمر معاناة قاطني مخيم الركبان مع اقتراب موسم الشتاء نتيجة للنقص الحاد في معظم المواد داخل المخيم، بشكل أساسي المواد الغذائية والطبية والمياه الصالحة للشرب، ما يهدد بانتشار الأمراض والأوبئة في ظل انعدام الرعاية الصحية.

في 27/ تشرين الأول ذكر غير بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص لسوريا، خلال جلسة لبحث التطورات في سوريا أمام مجلس الأمن بأن أكثر من 12 مليون سوري لا يزالون مهجرين - إما كلاجئين أو نازحين داخلياً - ومستويات الفقر قريبة من 90 %.

---

[2] منظمة غير حكومية مستقلة تأسست عام 1990 في بريطانيا وإيرلندا وتعمل على مراقبة الإجراءات غير القانونية المتخذة باسم الأمن القومي من قبل الحكومات ووضعها أما مسؤولياتها.

[3] إثر القرار 146 الذي أصدرته الإدارة الذاتية في قوات سوريا الديمقراطية في 10/ تشرين الأول/ 2020 القاضي بالسماح لمن يرغب من السوريين في المخيم بمغادرته بعد استكمال الإجراءات اللازمة

على الصعيد السياسي والحقوقي:

في 6/ تشرين الأول صرحت وزارة الخارجية الفرنسية تعقيباً على قرار الإنتربول الذي يجيز ولوج سوريا إلى شبكة اتصالاته "إن فرنسا ستظل تعارض تطبيع العلاقات مع سوريا وستبقى تعارض أيضاً أي تخفيف من حدة آلية العقوبات، ما دام النظام السوري لا ينفكّ يزعزع الاستقرار ويفاقم الأزمة الإنسانية ويؤجج التهديد الإرهابي".

في 7/ تشرين الأول أعلن البيت الأبيض على موقعه الرسمي تجديد الرئيس الأميركي جو بايدن حالة الطوارئ الوطنية بشأن التعامل مع التهديد الذي يسببه الوضع في سوريا على الأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية، وتسمح حالة الطوارئ للإدارة الأمريكية حجز ممتلكات من يثبت ضلوعهم في حالة استمرار عدم الاستقرار في سوريا وفرض عقوبات عليهم من بينها عدم منح تأشيرات لدخول الولايات المتحدة وأية قروض مالية.

في 11/ تشرين الأول، المصادف ليوم الفتاة العالمي، أصدرت منظمة الإنقاذ الدولية تقريراً صنفت فيه سوريا من بين أخطر خمس أماكن في العالم على الفتيات، حيث توصل مسح أجرته المنظمة في شمال غرب سوريا إلى أن زواج الأطفال القسري بات شائعاً خشية الاستغلال الجنسي والاعتداء والاختطاف، وقالت 70 % من الفتيات والنساء اللواتي شملهم المسح أن الزوجات القاصرات يتعرضن للعنف الأسري.

في 13/ تشرين الأول نقلت وكالة رويترز عن وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكين قوله إن واشنطن لا تنوي تقديم أي دعم لأية جهود رامية إلى تطبيع العلاقات مع رئيس النظام السوري أو جهود تسعى إلى إعادة تأهيل النظام السوري ما لم يكن هناك تقدم حقيقي في مسار الحل السلمي في سوريا.

في 15/ تشرين الأول نشر موقع الشرطة الجنائية الدولية "الأنتربول"، بياناً أعلنت فيه أنها رفعت في تشرين الأول الإجراءات التصحيحية عن المكتب المركزي الوطني بدمشق فيما يتعلق باستخدام النظام السوري نظام معلومات الإنتربول تطبيقاً للقرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في حزيران الفائت 2021، وذلك بعد تدريب إضافي لموظفي البنك الأهلي التجاري بدمشق. تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان إعادة أية صلاحية للنظام السوري لأنه لم يتغير قيد شعرة عما كان عليه منذ عام 2011 بل ارتكب مزيداً من الانتهاكات التي تُشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية.

بين 18/ و22 تشرين الأول انعقدت الجولة السادسة لاجتماعات اللجنة الدستورية السورية في مدينة جنيف، ضمن إطار الحل السياسي للوضع في سوريا وفقاً للقرار الأممي 2254، بإشراف المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا السيد غير بيدرسون، لم تحرز الجولة أي تقدم كما لم يتفق الطرفان على موعد لعقد الجولة القادمة، وقد صرح السيد بيدرسون خلال مؤتمر صحفي في ختام الجولة السادسة: "لم نحقق ما كنا نأمل في تحقيقه". وقد ارتكب خلالها النظام السوري مجزرة أريحا التي لم تلقَ أية إدانة من قبل الوفود المشاركة في الجولة أو من قبل المبعوث الأممي أو الإشارة إليها خلال إحاطته في مجلس الأمن.

في 20/ تشرين الأول أكد تحقيق أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، ومركز أبحاث مركز العمليات والسياسات، ومركز تحليل العمليات والبحوث، أن البنك المركزي السوري، الخاضع للعقوبات من قبل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، قد حصل على 60 مليون دولار في عام 2020 من خلال التلاعب بالعملة السورية حيث أجبر البنك المركزي وكالات الأمم المتحدة على استخدام سعر صرف أقل، مما جعل من عقود الأمم المتحدة واحدة من أكبر السبل لكسب النظام السوري للمال.

في 21/ تشرين الأول أعلنت وزارة العدل التابعة للنظام السوري على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عن تنفيذها حكم الإعدام بـ 24 شخصاً متهمون بإشعال حرائق، ومعاقبة 11 شخصاً بالأشغال الشاقة المؤبدة لارتكابهم أعمالاً إرهابية إضافة إلى حجز خمسة قاصرين مدة تتراوح بين عشر سنوات و12 سنة بالتهمة ذاتها. أعرب بيتر ستانو الناطق باسم الاتحاد الأوروبي، في 23/ تشرين الأول عن إدانته لحكم الإعدام الذي نفذه النظام السوري، وأعرب عن قلقه الشديد، لوجود قاصرين بين من تمت معاقبتهم

في 21/ تشرين الأول أصدر معهد جورج تاون للمرأة والسلام ومركز بريو للجندرة والسلام والأمن بدعم من وزارة الخارجية النرويجية الإصدار الثالث من المؤشر العالمي للسلام والأمن للمرأة، الذي يعتمد على مصادر بيانات معترف بها في 170 دولة. وقد صنّف التقرير سوريا في المرتبة قبل الأخيرة كأسوأ دولة في العالم في أمن وسلام المرأة، تلتها في المركز الأخير أفغانستان. وحسب التقرير فإن سوريا هي الأسوأ عالمياً فيما يتعلق بالعنف المنظم الذي تتعرض له المرأة والأسوأ على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بسلامة المرأة في المجتمع.

في 25/ تشرين الأول أعلن الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء التابع للنظام السوري عن انطلاق مشروع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية في الغوطة الشرقية لمواجهة تغيرات المناخ ونقص المياه عبر الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وتدخلات التكيف الفورية بالتعاون مع برنامجي الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإنمائي ومنظمة الاغذية والزراعة، نشير إلى أنها ليست المرة الأولى التي يتلقى فيها النظام السوري دعماً من هيئات الأمم المتحدة، والتي تمكنه من الحصول على دعم مادي رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان هذا التعاون مع نظام متهم بارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان والذي يُعد اشتراكاً ودعماً له وتشجيعاً على الاستمرار فيها.

في 27/ تشرين الأول نشر الحساب الرسمي لمكتب منظمة الصحة العالمية في دمشق على تويتر مقطعاً مصوراً يظهر تراقص عاملين في مكتب دمشق احتفالاً بيوم الأمم المتحدة، قبل أن تقوم بحذفه بعد قرابة أربع ساعات. تضمنت التغريدة عبارة "متحدون بهدف مشترك يتمثل في تعزيز الصحة، والحفاظ على العالم في مأمن من الأمراض، وخدمة المستضعفين". إن هذا المقطع يشير إلى أن النظام السوري يوظف مكتب منظمة الصحة العالمية لخدمة مصالحه بما فيها التغطية على جرائمه المرتكبة بحق الكوادر الطبية في ظل انتشار جائحة كوفيد- 19 وعدم التزام هذا النظام بتطبيق الإجراءات الاحترازية التي تنص عليها المنظمة، مما يسهم في تردي الأوضاع الصحية في البلاد. نشير إلى أن منظمة الصحة قد سبق لها إظهار تعاونها مع النظام السوري، عبر انتخابه للمجلس التنفيذي في المنظمة، واستخدام المنظمة لإحدى شركات الطيران السورية "أجنحة الشام للطيران" المتورطة في دعم الانتهاكات الفظيعة للنظام السوري، تدين الشبكة السورية لحقوق الإنسان هذه الممارسات وقد أصدرنا سابقاً تقارير في هذا الخصوص.

في 28/ تشرين الأول نشرت وكالة سانا للأنباء خبراً يفيد بمشاركة شركة أجنحة الشام للطيران، الخاضعة للعقوبات الأمريكية منذ عام 2016، كراعٍ رئيس في المؤتمر الثالث عشر للطيران الإنساني في مدينة دبي الإماراتية الذي ينظمه برنامج الغذاء العالمي، نشير إلى أن هذه الشركة قد خضعت للعقوبات الأمريكية على خلفية نقلها لمسلحين للقتال في سوريا نيابة عن قوات النظام السوري، إضافة لنقلها السلاح وفق ما صرحت به وزارة الخزانة الأمريكية. شهدت الآونة الأخيرة ارتفاعاً في وتيرة التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والنظام السوري وهو ما تدينه الشبكة السورية لحقوق الإنسان دائماً وتدعو لعدم إكساب نظام قام بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق شعبه أي دعم معنوي أو مادي من قبل هيئات الأمم المتحدة.

على صعيد مسار المحاسبة والمناصرة

في 2/ تشرين الأول نشرت وزارة العدل الأمريكية بياناً أعلنت فيه بدء الدعوى القضائية بحق المواطن الكندي المولود في المملكة العربية السعودية محمد خليفة، المعروف بأبي رضوان الكندي، وذلك في ولاية فيرجينيا الأمريكية بتهمة الانتساب إلى تنظيم داعش. وأوضح البيان أن محمد قد شغل مناصب مهمة في تنظيم داعش منذ عام 2013 واستمر فيها حتى ألقي القبض عليه من قبل قوات سوريا الديمقراطية في شهر كانون الثاني/ 2019.

في 5/ تشرين الأول نظمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وحملة سوريا فعالية عالية المستوى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعنوان "100 ألف وعداد الاختفاء القسري في ازدياد: السعي لتحقيق العدالة للمفقودين في سوريا" بمشاركة سفراء ودبلوماسيين من أمريكا، وفرنسا، والمملكة المتحدة وشخصيات من المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أصدرنا في 7/ تشرين الأول بياناً عن الفعالية.

في 9/ تشرين الأول حصد فيلم "تقديم الأسد للعدالة"، الذي يستعرض على مدار 150 دقيقة أبرز الانتهاكات التي ارتكبها النظام السوري، جائزة أفضل فيلم وثائقي في مهرجان كان للأفلام المستقلة في عام 2021.

في 11/ تشرين الأول، أعلن الاتحاد الأوروبي في بيان له قرار تمديد العقوبات والإجراءات التقييدية ضد انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية لمدة عام إضافي -حتى 16/ تشرين الأول/ 2022 -. الذي يستهدف الأفراد والكيانات المسؤولة بشكل مباشر عن تطوير واستخدام المواد والأسلحة الكيميائية وكل من يقدم الدعم الفني والمادي لها، وضمت اللائحة التي تشملها هذه العقوبات 15 شخصاً بينهم 5 سوريين والبقية أغلبهم من الجنسية الروسية، إضافة لكيانين سوري وروسي. وتشمل العقوبات حظر سفر إلى دول الاتحاد الأوروبي وتجميد أصول للأفراد والكيانات.

في 11/ تشرين الأول أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً حول قيامها بترشيح الطفل السوري محمد نور الأسمر من مدينة بنش في إدلب للحصول على جائزة السلام الدولية للأطفال لعام 2021، وقبول ترشيحه إلى جانب 162 طفل وطفلة من مختلف أنحاء العالم. يشار إلى أن محمد نور هو الطفل العربي الوحيد المرشح عن فئة السلام لجائزة هذا العام.

في 19/ تشرين الأول أيدت المحكمة الاتحادية الألمانية في مدينة كالسروه حكماً بالسجن المؤبد ضد شخص متورط في مذبحة مكب النفايات في مدينة الطبقة شرق سوريا عام 2013، التي قتل فيها عدد من الأفراد التابعين للشرطة وقوات الجيش وحراس أمن لدى النظام السوري، تمّ أسرهم خلال الاستيلاء على مدينة الرقة. كما أيدت المحكمة أحكاماً بالسجن متفاوتة بحق ثلاثة أشخاص قاتلوا في صفوف تنظيم جبهة النصرة، وحسب ما نشر موقع (DW) الألماني فإن المتهمين وصلوا إلى أوروبا وأقاموا مؤخراً في مدن ألمانية مختلفة.

في 22/ تشرين الأول نظَّمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية تحت عنوان "النهوض بقضية المعتقلين والمختفين قسرياً مسؤوليتنا جميعاً"، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المؤسسة لميثاق الحقيقة والعدالة. وشارك في الفعالية عدداً من ممثلي منظمات المجتمع المدني المناصرة لقضية المعتقلين والمختفين قسرياً، وقد أصدرنا بياناً في 24/ تشرين الأول عن الفعالية تضمن أبرز ما قدمته من توصيات في هذا الشأن.

في 26/ تشرين الأول بدأت محكمة أودنسي في الدنمارك جلسات الاستماع فيما يتعلق بدعوى مقامة ضد شركة دنماركية لخرقها العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي على النظام السوري. وحسب ما نقلت وكالة رويترز فإن شركة "دان بانكرينغ" قامت ببيع نحو 172 ألف طن من مادة وقود الطائرات "الكيروسين" بين عامي 2015 و2017 لشركتين روسيتين قامتا بتسليمها للنظام السوري في ميناء بانياس في اللاذقية.

في 28/ تشرين الأول نشر مكتب النيابة العامة في مدينة هامبورغ الألمانية بياناً قال فيه أن مكتب المدعي العام في هامبورغ وجه اتهامات ضد مواطن سوري، يبلغ من العمر 27 عاماً، بتهمة انتمائه إلى فصيل أحرار الشام والمشاركة في حصار قرى ذات أغلبية من الطائفة الشيعية إضافة للظهور في فيديو دعائي لأحرار الشام تم تصويره في منطقة يسيطر عليها الفصيل. وأشار البيان إلى أن المتهم قد غادر سوريا في كانون الثاني/ 2016 إلى ألمانيا.

في شهر تشرين الأول أطلعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان كلاً من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الأمم المتحدة والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بخمس حالات اختفاء قسري.

منذ مطلع تشرين الأول تعرض الموقع الرسمي للشبكة السورية لحقوق الإنسان لهجمات إلكترونية شرسة وكثيفة هدفت إلى عرقلة تصفحه، تمهيداً لإيقافه نهائياً، أظهرت مخططات بيانية مقدمة من خدمة الحماية Cloudflare أن مصدر الغالبية العظمى من الهجمات هو روسيا، وذلك لأن الشبكة السورية لحقوق الإنسان وثقت انتهاكات القوات الروسية منذ بداية تدخلها العسكري في سوريا في أيلول/ 2015، وأصدرنا قرابة 92 تقريراً تثبت تورط القوات الروسية في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري، وقد أصدرنا بيانين في هذا الخصوص.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في تشرين الأول:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثَّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

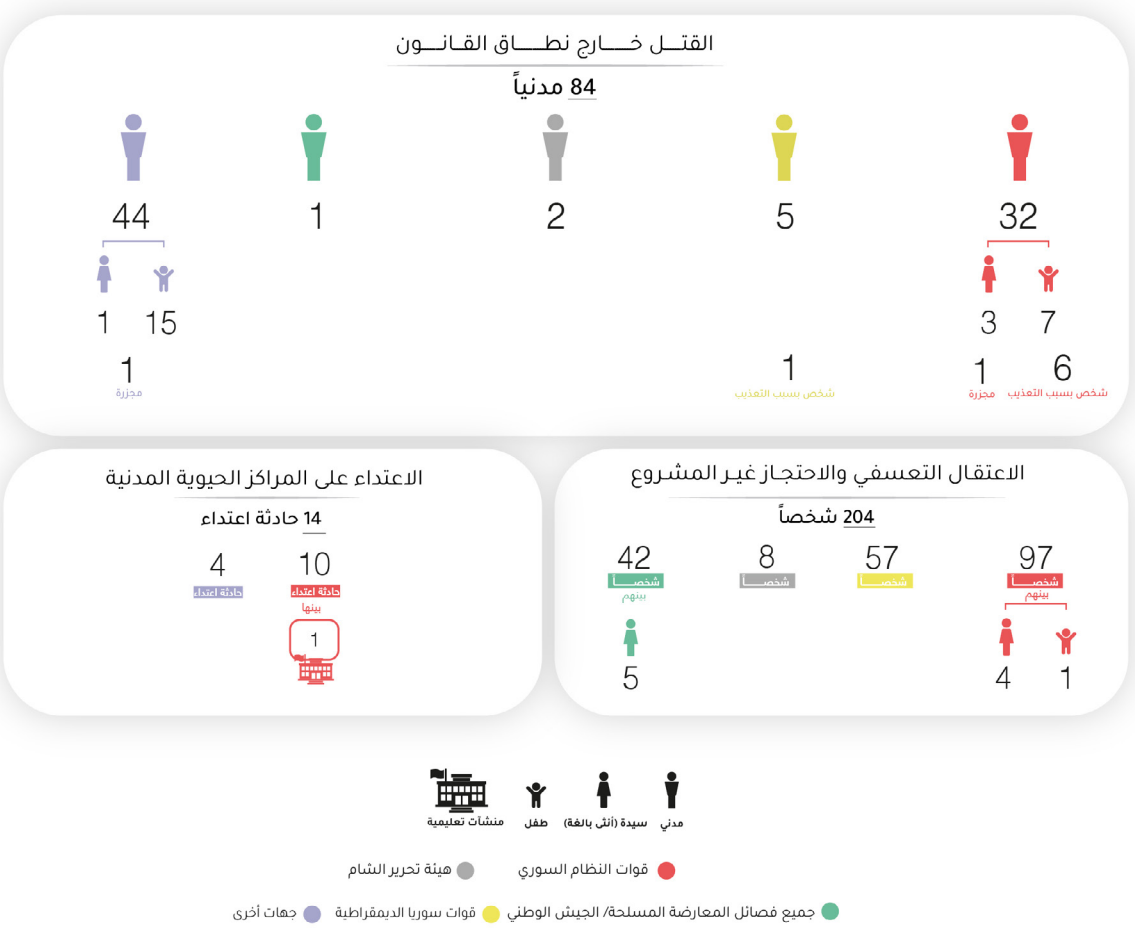

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول مقتل 84 مدنياً، بينهم 22 طفلاً و4 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى. كما وثقنا مقتل 7 أشخاص قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 2 مجزرة. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولا: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[4] :** 32 مدنياً بينهم 7 طفلاً، و3 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام[5] :** 2
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 1
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 5

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 44 مدنياً بينهم 15 طفلاً و1 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:

ألغام مجهولة المصدر: 7 بينهم 6 طفلاً.

رصاص مجهول المصدر: 10

تفجيرات لم نتمكن من تحديدها: 20 بينهم 8 طفلاً و1 سيدة.

قتل على يد مجهولين: 4

حرس الحدود التركي: 1 طفلاً.

القوات التركية: 2

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول ما لا يقل عن 204 حالة اعتقال تعسفي بينها 1 طفلاً و9 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظتي ريف دمشق فالرقة. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 97 بينهم 1 طفلاً، و4 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 8
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 42 بينهم 5 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 57

4 نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.
وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

5 صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول ما لا يقل عن 14 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 10 من هذه الهجمات كانت على يد قوات النظام السوري وحلفائه وجميعها في محافظة إدلب. من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية، و4 على أسواق.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 10 بينها 6 حوادث تتراوح لدينا الشكوك حول الجهة المسؤولة عن ارتكابها بين قوات النظام السوري والقوات الروسية، وما زالت قيد التحقيق.

ثانياً: الجهات الأخرى:

انفجار لم نتمكن من تحديد مصدره: 4

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

الجهة الفاعلة / المركز المُعتدى عليه	قوات النظام السوري	جهات أخرى: انفجار لم نتمكن من تحديد مصدره
المراكز الحيوية التربوية		
المدارس	1	
المربعات السكانية		
الأسواق	2	2
البنى التحتية		
محطات ومصادر الطاقة		1
مراكز الدفاع المدني	1	
المقرات الخدمية الرسمية	5	1
مخيمات النازحين		
مخيمات النازحين	1	
المجموع:	10	4

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2021 حتى تشرين الثاني من العام ذاته 104 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

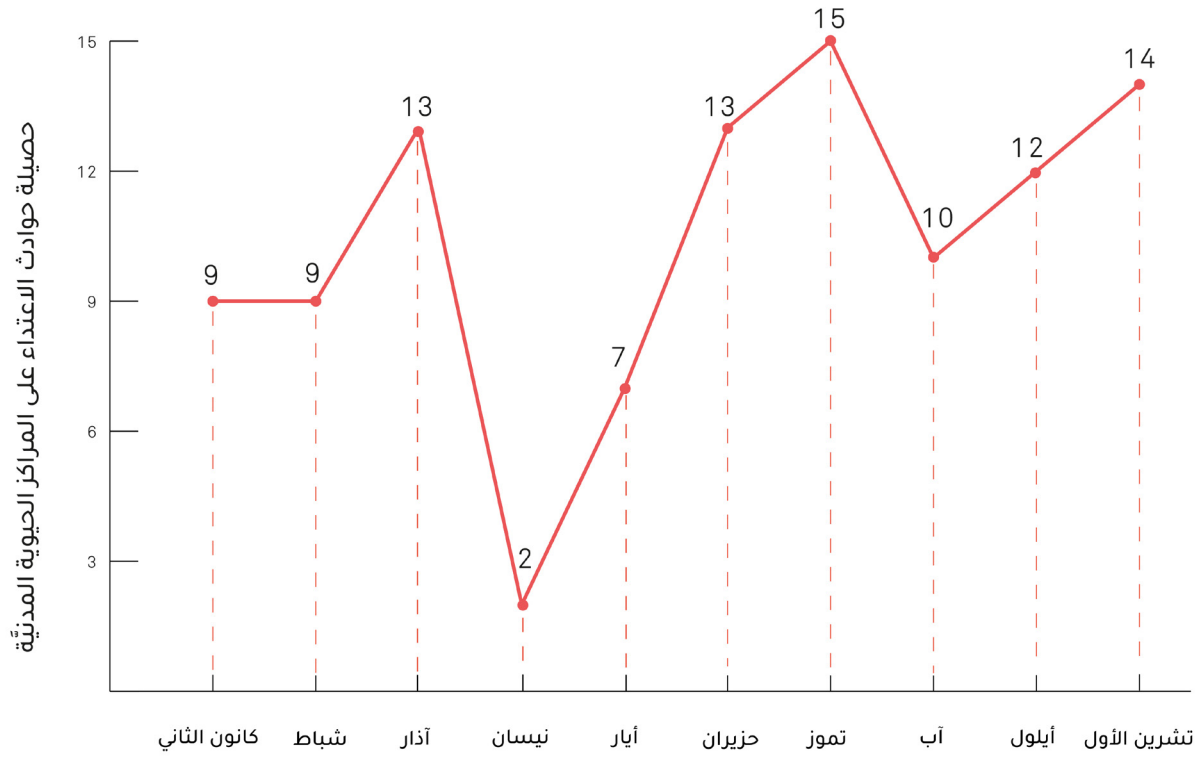

يُظهر المخطط أنَّ تشرين الأول شهدَ استمراراً في ارتفاع وتيرة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية ليُسجل ثاني أعلى حصيلة منذ بداية عام 2021 بعد شهر تموز بقرابة 14% من الحصيلة الإجمالية. ويعود ارتفاع الحصيلة في تشرين الأول مقارنةً بسابقَيه إلى قصف قوات النظام السوري وحلفائه مناطق حيوية ومكتظة بالمدنيين بعيدة عن خطوط التماس في منطقة إدلب، كان أبرزها مدن أريحا وسرمدا والدانا.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في تشرين الأول:

الثلاثاء 28/ أيلول/ 2021 أقدم مسلحون مجهولون على تفجير خط الغاز الواصل بين حقلَي الجفرة والعزبة الجبسة في بادية ريف محافظة دير الزور الشمالي، بواسطة عبوات ناسفة؛ ما أدى إلى أضرار مادية كبيرة في خط الغاز وخروجه عن الخدمة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

الإثنين 11/ تشرين الأول/ 2021 انفجرت سيارة مفخخة مجهولة المصدر في منطقة تقع بين دوار كاوا ودوار القبّان عند مدخل سوق الهال وسط مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما تسبب بمجزرة، إضافةً إلى إصابة عدد من المحلات التجارية ومدخل السوق بأضرار مادية كبيرة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع مدينة عفرين لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

أضرار مادية إثر انفجار سيارة مفخخة مجهولة المصدر عند مدخل سوق الهال في مدينة عفرين/ حلب في 11/ تشرين الأول/ 2021

السبت 16/ تشرين الأول/ 2021 قرابة الساعة 14:25 بالتوقيت المحلي، تعرّض مبنى يضم كُلّاً من مركز شرطة سرمدا "مخفر سرمدا" ودائرة نفوس سرمدا -التابعين لحكومة الإنقاذ- في الأطراف الشمالية من مدينة سرمدا بريف محافظة إدلب الشمالي لهجوم بقذيفتَين لم تتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصدرهما حتى لحظة إعداد التقرير، وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري والقوات الروسية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم.

أسفر الهجوم عن خسائر بشرية، إضافةً إلى دمار كبير في المبنى وإصابة تجهيزات المخفر ودائرة النفوس بأضرار مادية كبيرة. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.\

دمار إثر هجوم أرضي سوري/ روسي على مبنى يضم مخفر ودائرة النفوس في مدينة سرمدا/ إدلب في 16/ تشرين الأول/ 2021

الأربعاء 20/ تشرين الأول/ 2021 قرابة الساعة 08:01بالتوقيت المحلي، باشرت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قصفها على مدينة أريحا بريف محافظة إدلب الجنوبي، تزامناً مع تحليق طائرة استطلاع روسية في أجواء المنطقة، وكان ذلك بالتزامن مع توجه الطلاب إلى مدارسهم، استمرَّ القصف قرابة عشر دقائق سقطت خلالها عشر قذائف على مناطق متفرقة وسط المدينة؛ ما تسبب بمجزرة، إضافة إلى سقوط بعضٍ من هذه القذائف على السوق الرئيس وسوق السمك وبالقرب من مدرسة بنات أريحا -المعروفة سابقاً بمدرسة عبد الحميد غنيمي- وشركة الكهرباء؛ ما أسفر عن إصابة هذه المراكز بأضرار مادية متفاوتة. تخضع مدينة أريحا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.
وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، في 28/ تشرين الأول، تقريراً مفصلاً عن هذا الهجوم.

موقع سقوط إحدى القذائف مقابل محل لبيع الفروج ملاصق لمدرسة عبد الحميد غنيمي في مدينة أريحا/ إدلب في 20/ تشرين الأول/ 2021

الإثنين 25/ تشرين الأول/ 2021 قرابة الساعة 11:40 بالتوقيت المحلي؛ تعرّضت مدينة الدانا بريف محافظة إدلب الشمالي لهجوم بقذائف مدفعية استمر قرابة 13 دقيقة لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصدره حتى لحظة إعداد التقرير، وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري والقوات الروسية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم.
سقطت قذائف على مبنى تابع لحكومة الإنقاذ -يضم كُلّاً من مديرية المواصلات ومركز شرطة الدانا "مخفر الدانا"- وساحة تجاور المبنى وتفصله عن مركز الدفاع المدني المحاذي له؛ أسفر الهجوم عن دمار جزئي في كلا المبنيين وإصابة تجهيزاتهما بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة الدانا لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأربعاء 27/ تشرين الأول/ 2021 قرابة الساعة 14:40 بالتوقيت المحلي؛ تعرّض مخيم الدوماني للنازحين المعروف باسم مخيم شام الخير الواقع جنوب غرب قرية ترمانين بريف محافظة إدلب الشمالي لهجومٍ بقذيفتَين مدفعيتَين لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد مصدرهما حتى لحظة إعداد التقرير. وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري والقوات الروسية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم.
سقطت القذيفتان في قسم الأرامل -عبارة عن غرف اسمنتية-؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافةً إلى دمار جزئي وأضرار مادية كبيرة حصلت في عدة غرف اسمنتية في المخيم. تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

دمار إثر هجوم أرضي سوري/ روسي على مخيم الدوماني/ ريف إدلب في 27/ تشرين الأول/ 2021 - بعدسة: أحمد رحال

تاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في شهر تشرين الأول.

رابعاً: مرفقات:

1) القتل خارج نطاق القانون يحصد 84 مدنيا بينهم 22 طفلا و4 سيدات، و7 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في تشرين الأول 2021

2) تسجيل 204 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاز بينهم 1 طفل و 9 سيدات في سوريا في تشرين الأول 2021

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org